

العرض الكلي عند الكلاسيك وعند الكينزيون: المحاضرة الثانية عشر (237-257)

- دالة العرض في شكل (6-24 (أ)) دالة رأسية (الأمر مُتعلق بانحدار الدالة) التي نتجت عن الفروض الكلاسيكية لسوق العمل. حيث طلب وعرض العمل يتوقفان على الأجور الحقيقية ويفترض أن الأجور النقدية تامة المرونة وتتعدل فوراً لتساوي بين العرض والطلب وطالما دالة العرض رأسية فإن الناتج والتوظيف يتحددان بواسطة العرض الكلي.
- فالطلب الكلي لا يلعب دوراً في تحديد مس توى الناتج عند الكلاسيك.
- دالة العرض في شكل (6-24 (ب)) منحني العرض الكينزي ففي الزمن القصير ينحدر الى أعلى اتجاه اليمين ويكون مستويّاً الى درجة كبيرة عند مستوى اقل الناتج من كامل الطاقة (التوظيف الكامل) ثم أكثر انحداراً كلما اقترب الناتج من كامل الطاقة. [جمود الأجور النقدية وفشل المشاركين في الاستيعاب الصحيح للأجور الحقيقية] لذلك سوق العمل لن يكون في وضع التوظيف الكامل باستمرار.
- فالناتج الفعلي والتوظيف الفعلي لن يتحددا بعوامل العرض التي تحدد ناتج التوظيف الكامل.
- فانتقالات الطلب الكلي تجعل الاقتصاد يتحرك على طول دالة العرض الصاعدة الى أعلى مسببة تغييراً في الناتج.
- فالطلب الكلي عاملاً مهماً في تحديد مستوى الناتج والتوظيف عند الكينزيون.
- وعند الكلاسيك جمود الأجور النقدية يترتب عليها دالة العرض ليست رأسية والأجور النقدية الجامدة تجعل الناتج لا يتحدد بواسطة العرض، إنما يتحدد بواسطة الطلب الكلي الذي يعتمد على العوامل النقدية مما يؤثر على مستوى الناتج.
- عند الكلاسيك الأجور النقدية مرنة وعند كينز الأجور النقدية ثابتة.
- اختلاف نظرية الطلب عند الكلاسيك عنها عند الكينزيون اختلافاً جوهرياً.
- بالإضافة الى افتراض جمود الأجور النقدية فإن الكينزيون يعتقدون أنها جامدة باتجاهها النزولي (لزجة).
- + ومنحني العرض الكينزي من الممكن أن ينتج حتى عندما تكون الأجور النقدية مرنة.
- + لكن عارض العمل ليس لديهم معلومات عن الأجور الحقيقية.
- + العرض الكلي في شكل (6-24) هي للأجل القصير وليس توازن طويل الأجل.
- + وعقود العمل الصريحة الطويلة الأجل والعقود الضمنية والمقاومة لتخفيض الأجور (لزجة) والتي ينظر إليها على أنها تخفيض في الأجور النسبية والتي تبطئ ولا تمنع تغيرات الأجور لإعادة الاقتصاد الى مستوى التوظيف الكامل.
- + والمعلومات غير الكاملة عن الأجور الحقيقية عند عارضي العمل ظاهرة قصيرة الأجل.
- + التوقعات تقترب من القيم الفعلية لمستوى الأسعار والأجور الحقيقية.
- + في أجل الطويل يقرون الكينزيون اقتراب الاقتصاد القومي من التوظيف الكامل رغم عدم اهتمامهم بالأجل الطويل مثل الكلاسيك كما يقول كينز في الزمن الطويل كلنا موتى.

خلاصة: السياسات:

- الكلاسيك يؤكدون على الموائمة الذاتية (التلقائية) للاقتصاد القومي إذا حرر من السياسات الحكومية فإنه سيحقق التوظيف الكامل يعني يعارضون التدخل في ميكانيكية النظام الاقتصادي.
- + لذلك لا يحبذون السياسة النقدية او المالية الهادفة لتحقيق الاستقرار.
- + لأن هذه السياسات تعمل على التأثير في الطلب الكلي ليس لها آثار على الناتج والتوظيف لأن العرض الكلي هو المحدد لهم.

- الكينزيون: للاقتصاد برأيهم غير مستقر لعدم استقرار الطلب الكلي بسبب تقلبات الاستثمار الخاص أحد عناصر الطلب الكلي.
- + الطلب الكلي يؤثر على الناتج والتوظيف وتذبذبه يُسبب تقلبات غير مرغوب فيها في الناتج والتوظيف في الأجل القصير.
- + مثل هذه التقلبات يمكن منعها باستخدام السياسة النقدية والمالية لإلغاء التغيرات غير المرغوب فيها في الطلب الكلي.
- + الكينزيون يؤيدون التدخل ويُحبذون السياسات الفعالة لإدارة الطلب الكلي.

منحنى العرض الكلي بالأجل الطويل:

- يتفق الاقتصاديين على أن منحنى العرض الكلي في الأجل الطويل يكون رأسياً.
- + ومستوى الناتج يكون هو مستوى الناتج الطبيعي (الممكن) أي مستوى التوظيف الكامل في الأجل الطويل.
- + والاسعار المتوقعة P_e تكون مساوية للأسعار الفعلية في الأجل الطويل.
- س/ لماذا يكون منحنى العرض الكلي في الأجل الطويل رأسياً؟
- ج/ الجزء الأكبر من تكاليف الانتاج هي تكاليف الأجور التي يتم تحديدها في سوق العمل، ففي أوقات الرواج أصحاب العمل يجدون صعوبة في استئجار أو الاحتفاظ بما لديهم من عمال وسيكون هناك (ضغط) على سوق العمل.
- + لأن طلب العمل يزيد على عرضه مما يضطر أصحاب العمل الى رفع الأجور حتى يتمكنوا من اجتذاب العمال.
- + زيادة الأجور ستؤدي الى زيادة تكاليف الانتاج وانتقال منحنى العرض الكلي الى أعلى.
- + في حالة الركود طلب العمل يكون أقل من عرض العمل فالعمال يكونون على استعداد لقبول العمل بأجر أقل والعمال في العمل يقدمون تنازلات للاحتفاظ بعملهم (يكون سوق العمل سهلاً) كاملاً حيث طلب العمل أقل من عرضه) تنخفض الأجور وبالتالي التكاليف وينتقل منحنى العرض الكلي الى الأسفل.
- + انتقال منحنى العرض الى أعلى أو الى أسفل يتوقف على سوق العمل إذا ما يعاني من ضغط أو هو سهلاً ! يعتمد على معدل البطالة.
- + فعندما تكون البطالة أقل من المستوى الطبيعي فيوجد ضغط على سوق العمل يؤدي الى زيادة الأسعار وينقل منحنى العرض الكلي الى أعلى.
- + وعندما يكون مستوى البطالة أعلى من المستوى الطبيعي للبطالة فإن سوق العمل سهلاً وبالتالي الأجور تنخفض وينتقل منحنى العرض الكلي الى أسفل.
- + وعندما تكون مستوى البطالة عند مستواها الطبيعي، فإن منحنى العرض لا ينتقل.
- + ومستوى الناتج الذي ينتج عند المستوى الطبيعي للبطالة يسمى المستوى الطبيعي للناتج (الممكن) ناتج التوظيف الكامل.

• وهناك وضعين يتغير بهما التوازن (في الأجل القصير)

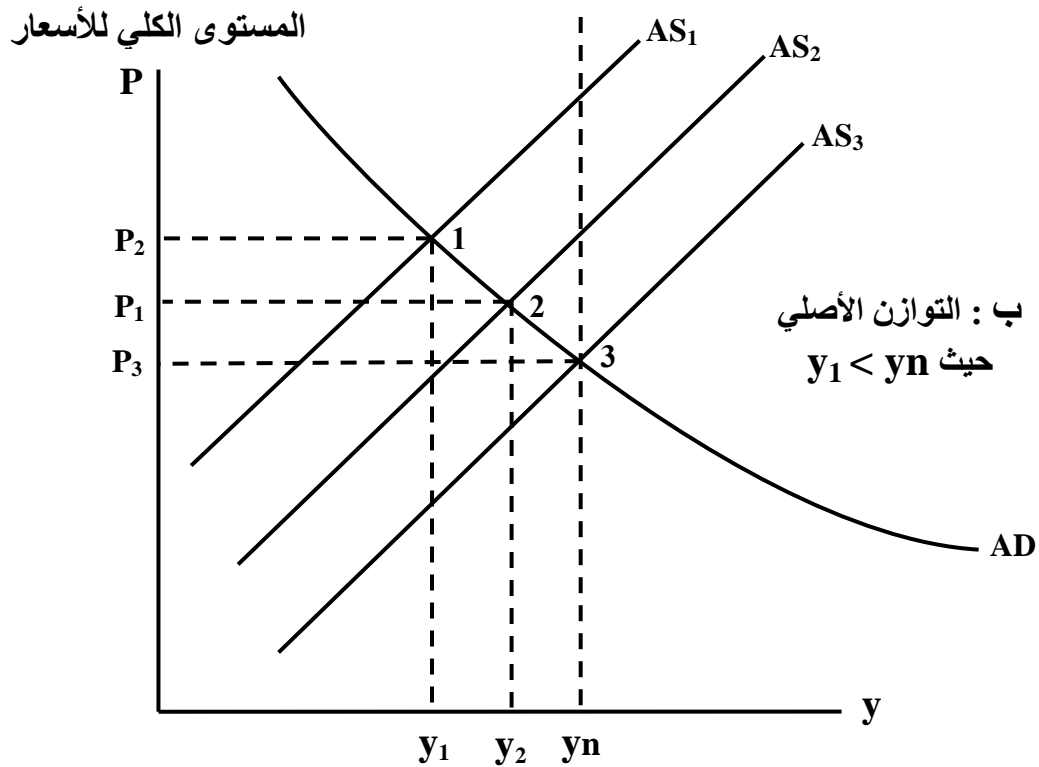
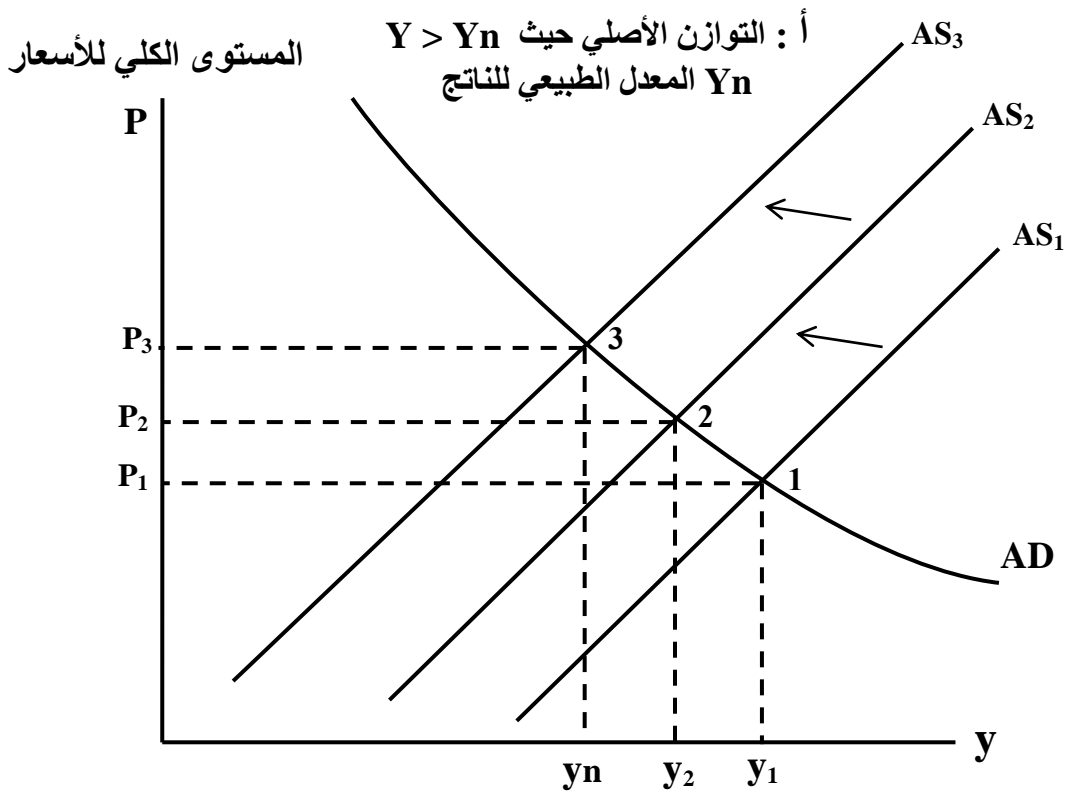
أولاً: عندما يكون التوازن أصلاً أكبر من مستوى المعدل الطبيعي:

- في الجزء (أ) من شكل (6-25) التوازن الأصلي يتحقق عند النقطة (1) عند تقاطع منحنى الطلب الكلي AD مع منحنى العرض الكلي AS_1 فيكون Y_1 الناتج التوازني أكبر من مستوى المعدل الطبيعي للناتج (Y_n) فإن البطالة تكون أقل من المعدل الطبيعي لها ويكون هناك ضغوط متزايدة في سوق العمل تؤدي الى الارتفاع وتؤدي الى رفع تكاليف الانتاج وتنقل منحنى العرض الكلي الى AS_2 ويكون التوازن في النقطة (2) وينخفض الناتج الى Y_2 ، ولأن الناتج الكلي أكبر من مستواه الطبيعي (Y_n أكبر من Y_2) فإن الأجور تستمر في الارتفاع مما يؤدي الى انتقال منحنى العرض الكلي الى AS_3 والتوازن يتحقق عند النقطة (3) على الخط الرأسي للناتج الطبيعي Y_n وهو التوازن الطويل الأجل حيث لن يكون هناك ضغوط على الأجور لترتفع وتُسبب ميل أكثر لمنحنى العرض الكلي لينتقل. وانتقال العرض الكلي الى أعلى يؤدي الى ارتفاع الاسعار ليتحرك الاقتصاد على طول منحنى الطلب الكلي الى أن يصل الى وضع الاستقرار عند نقطة على الخط الرأسي المار بالمستوى الطبيعي للناتج Y_n .

ثانياً: عندما يكون التوازن أصلاً أقل من مستوى المعدل الطبيعي:

- في الجزء (ب) من شكل (6-25) التوازن الاصلي في النقطة (1) والناتج Y_1 أقل من مستوى المعدل الطبيعي للبطالة . فيها أعلى من معدلها الطبيعي فالأجور تبدأ بالانخفاض لتتنقل منحنى العرض الكلي الى أسفل على طول منحنى الطلب الكلي الى أن يستقر عند AS_3 وهو وضع التوازن الطويل الأجل عند النقطة (3) وهي النقطة التي يتقاطع عندها منحنى الطلب الكلي AD مع الخط الرأسي المار بمستوى المعدل للناتج Y_n فيستقر الاقتصاد عند وصوله للمعدل الطبيعي.

- حيث يمثل Y_n المكان الوحيد الذي يستقر فيه منحنى العرض الكلي وهذا الخط الرأسي يوضح الكميات التي تعرض من الناتج في الاجل الطويل عند اي مستوى معين من السعر وهو منحنى العرض الكلي في الاجل الطويل [ومهما كان وضع مستوى منحنى العرض الكلي فإنه سيتحرك الى مستوى المعدل الطبيعي له مما يعني لدى الاقتصاد القومي ميكانيكية التصحيح].



شكل (6-25)
استنتاج منحنى العرض الكلي في الزمن الطويل

إساءة استخدام نموذج (AD/AS):

- يقول برفسور روبرت جوردن (ممكن عرض وتحديد تقلبات الناتج والتضخم باستخدام تحليل الطلب والعرض وتقاطعهما ولكن هذا النموذج ليس واقعياً هو يساعدنا في التركيز على الخصائص الأساسية للاقتصاد الكلي ويجعلنا نهمل الكثير من العوامل الهامة).

مستوى التجميع:

- قد يجعلنا نموذج AS/AD نهمل كثير من العوامل ولما كان هذا النموذج صيغة مركزة لنموذج IS - LM فكل المشاكل التي تظهر في منحنى IS - LM تكون موجودة في نموذج AS - AM.
+ مثلاً مشكلة عرض النقود كمتغير داخلي، الاختلال، سعر الفائدة وغيرها من الانتقادات التي وجهت الى نموذج IS - LM.

+ ولكن المشكلة الحقيقية في نموذج [AS / AD] تكون في جانب العرض.

+ في جانب العرض توجد [دالة الانتاج وسوق العمل].

+ فهناك مشاكل متعلقة بتجميع رأس المال المتجانس ومشاكل متعلقة بتجميع العمالة المتجانسة.

+ فائض الطلب على العمل مُمكن أن يحصل على عمال سوق آخر. هذا ممكن لو تساوت المهارة والتخصص إضافة الى أن من غير المؤكد حصول العمال على عمل حال تعطلهم.

+ أضف الى ذلك إنَّ الأذواق تختلف عندما ينمو الدخل وتظهر صناعات جديدة ومنتجات جديدة وأخرى تنتهي (تموت).

+ فالعمال الذين تم الاستغناء عنهم في الصناعات التي انتهت عليهم أن يتدربوا ليصبحوا ملائمين للصناعات الجديدة وتنقل لهم المهارات بشكل سليم.

+ نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي لا يأخذ بنظر الاعتبار هذه الموضوعات.

+ مشكلة التجميع لو أن الحكومة أرادت أن تشمل الاقتصاد القومي هل سيؤثر على كل القطاعات أم قطاعات معينة؟

+ زيادة الانفاق الحكومي العسكري هل يولد طلب على المهندسين؟ هل يخلق وظائف جديدة أم المهندسين من باقي القطاعات يتركون عملهم ليلتحقوا بالدفاع.

+ الانفاق العسكري هل له نفس الأثر على الاقتصاد؟ مثل الانفاق على الطرق مثلاً أو التعليم؟

+ هل السياسة النقدية محايدة؟ وهل آثارها متساوية على كل الاقتصاد لو كانت محايدة الى مستوى تجميع أقل.

الطلب والعرض في سوق العمل:

- عند دراسة سوق العمل افترض أن طلب العمل وعرض العمل كل منهما مستقل عن الآخر وربما هما ليس كذلك ولكن.

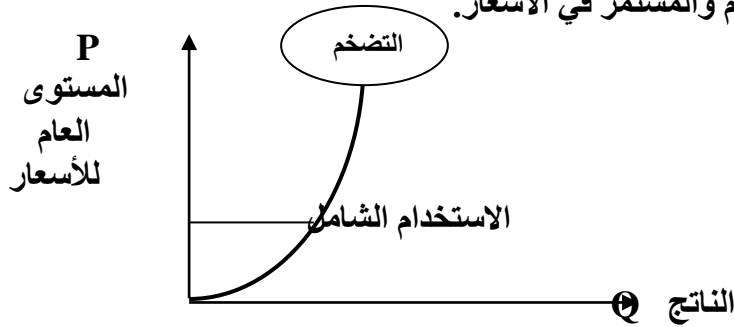
+ الطلب على العمال يتوقف على مقدار مبيعات المنشأة وفق التوقعات من توظيف العمال ومورد العمل هو الأجر.

+ لو تم تخفيض أجور العمال فكلا من منحنى طلب العمال وعرض العمل سينتقل الى أسفل .

- + النتيجة: البطالة من الممكن أن تزيد نتيجة لانخفاض الأجور وهكذا عكس ما توصل اليها تحليل AD/AS.
- + بعض الاقتصاديين يعترضون فيما يخص اقتصاديات العمل وحتى تعبير سوق العمل وطريقة طلب العمل وعرض العمل يعتقدون لا توجد ميكانيكية سوقية لتحقيق التوازن يقضي بتعادل عرض وطلب العمل.
- + فطلب العمل يعتمد على المبيعات المتوقعة وليس على الانتاجية وعرض العمل يتوقف على عوامل ديمغرافية (السكان) ولا يحتاج الى مبادلة عكسية بين العمل والفرغ.
- + لذلك يتطلب طريقة مختلفة لاقتصاديات العمل كدراسة ميدانية للمؤسسات وعلاقات السلطة، أي طريقة تنكر (تنفي) وجود منحنى العرض الكلي كما درسناه.
- الاتجاه نحو مستوى معدل الناتج الطبيعي (الممكن) Y_0
- يفضل الكلاسيكيون والكينزيون استخدام تحليل AS/AD لإيضاح الوصول الى معدل الناتج الطبيعي (الممكن) Y_0 .
- + ولكن Y_0 هو هدف متحرك وإذا كانت قوى السوق قادرة أن توصل الاقتصاد الى مستوى الناتج الطبيعي هو تخمين.
- + فنتيجة لتجميع رأس المال والسكان ونموه خلال الأجل الطويل. وهذا يعني أن مستوى الناتج الطبيعي Y_0 يتزايد عبر الزمن.
- + فكيف يمكن أن يتساوى الناتج الطبيعي مع الناتج الفعلي من خلال مرونة الأسعار والأجور.
- + فهل رصيد رأس المال سينمو بالسرعة الكافية لتوظيف العدد المتزايد من العمالة.
- + في تحليل AS/AD لا يوجد ميكانيكية تحقيق التساوي بين تلك المعدلات النامية.
- + لو فرضنا يوجد ميكانيكية ورصيد سينمو ليكفي لتوظيف العدد المتزايد من العمال فهل السوق يستوعب كل الانتاج الذي سيتم انتاجه نتيجة زيادة رأس المال والعمل؟

التضخم:

لحد الوقت الحاضر أقتصر تحليلنا على التحليل الساكن والساكن المقارن عدا فيما يتعلق بالمضاعف الحركي والمعجل وفترات التأخير للسياسة المالية والنقدية ولكن عند تحليل التوازن غير المستقر يجب استعمال التحليل الحركي. التضخم وجود اتجاه نحو الارتفاع العام والمستمر في الأسعار.



أنواع التضخم:

- 1- تضخم الصحيح (المفتوح) كما أسماه كينز ويحدث عندما يفوق الطلب الكلي العرض الكلي وفيها يسمح للقوى التضخمية بالتعبير عن نفسها على شكل ارتفاع بالأسعار.
- 2- التضخم المكبوت ويسمى (الحبيس) ويحدث عندما توجد ضغوط على مستوى الأسعار في الاتجاه الصعودي.
- 3- التضخم الزاحف (المتدرج، الطبيعي) وهو ارتفاع الأسعار بنسب بطيئة وثابتة بين فترة وأخرى.
- 4- التضخم الجامح (المفرط، الطليق) ويحصل عندما ترتفع الاسعار بشكل كبير قد يصل الى 20% أو 30% سنوياً، وفيه تنهار قيمة العملة مثل ما حدث في ألمانيا عام 1942 والعجز عام 1947.
- 5- التضخم المستورد وهو التضخم الذي ينتقل من العالم الخارجي عن طريق التجارة الخارجية مثلما يحدث في العراق ويكافح هذا النوع من التضخم عن طريق الضرائب العالية أو المنع من وصول السلعة.

الآثار الاقتصادية للتضخم:

- لو تغيرت الأسعار جميعها وبنفس النسبة لما كانت هناك مشكلة ولكن المشكلة إن ارتفاع الأسعار يختلف من سلعة لأخرى بل وتنخفض أسعار بعض أنواع السلع ولذلك تحدث تغيرات ملموسة في توزيع الدخل والثروة وآثار هذا التضخم هي:-
- 1- التضخم يكون لصالح الفئات ذوي الدخل غير المحدود و ضد الفئات ذات الدخل المحدود، لأن التغير في الأسعار يسبق التغير في الأجور والكلفة.
 - 2- في التضخم يستفاد المدين ويتضرر الدائن، لأن الأول يدفع ديونه بقوة شرائية أقل من مبلغ الدين وبالعكس.
 - 3- يتضرر من يحتفظ بثروته على شكل نقود، بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود بينما يستفاد من يحتفظ بثروته على شكل أصول مالية.
 - 4- سيسوء موقف مستلمي الربح والفائدة، لأنها تحدد بواسطة عقود طويلة الأجل ولا يمكن تغييرها مع ارتفاع الأسعار. وبصورة عامة أن التضخم عادة:
 - أ- يُقلل من الميل الحدي للادخار.
 - ب- عدم التأكد من الحسابات الاقتصادية.
 - ت- عدم وجود الكفاءة الاقتصادية، لأن رجال الأعمال سيهتمون بمكافحة التضخم بدلاً من القيام بالنشاط الاقتصادي المنتج.
- وهناك بعض الاقتصاديين يرون أن التضخم سيحقق الرفاه الاقتصادي والانتعاش ولكن لا توجد أدلة تؤكد صحة هذه الآراء لأن الرفاه الاقتصادي يحدث خلال فترات الكساد والانتعاش وحتى في فترات ثبات الأسعار.

نظريات التضخم:أولاً: تضخم الطلب:

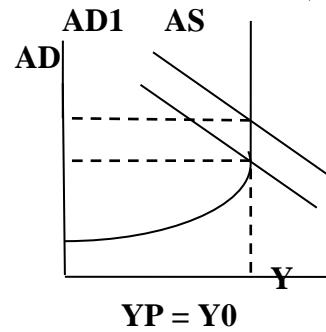
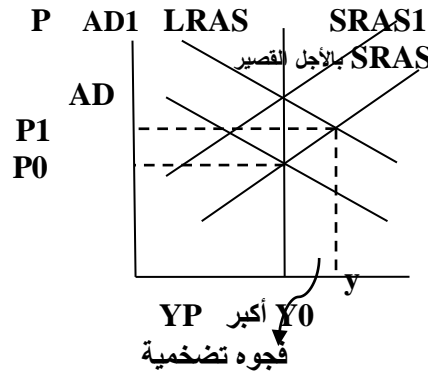
أي أنّ كمية كبيرة من النقود تُطارد كمية قليلة من السلع والخدمات، والكلاسيك هم أول من أشار الى ذلك عن طريق النظرية الكمية للنقود.

العوامل التي تؤثر على تضخم الطلب:

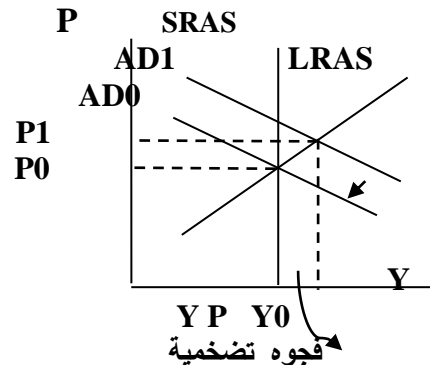
- 1- إنّ ثبات عرض النقود يخفف من حدة التضخم، لأن ارتفاع مرونة الطلب على النقود لغرض المعاملات يؤدي الى ارتفاع الاسعار ومن ثم ارتفاع الطلب على النقود لغرض المعاملات فيرتفع سعر الفائدة (أثر فيشر) ويهبط الاستثمار، وهذا يُخفف من حدة التضخم.
- 2- التضخم يكون ضد مصالح الفئات ذوي الدخل الثابت، لأن لديها ميل حدي استهلاكي مرتفع، وتحقق أثر بيجو يزيد من حدة التضخم، كما أنّ وجود الضرائب التصاعدية يُخفف من حدة التضخم لأنها تُقلل الدخل المتاح وتُقلل من الانفاق الاستهلاكي.
- 3- إذا ساد الاعتقاد لدى الأفراد بأن التضخم وقتي، فإن هذا يُقلل من حدة التضخم لدى الأفراد لأنهم سوف يُقللون من انفاقهم الاستهلاكي، والعكس صحيح.
- 4- إذا تخلفت الزيادة في الأجور عن الزيادة في الاسعار (التضخم) فسيفقد الانفاق الاستهلاكي ويقل التضخم.

رسم تضخم الطلب:

منحنى العرض الكلي بالأجل الطويل

معالجة تضخم الطلب:

عن طريق السياسة المالية الانكماشية بخفض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب أو السياسة النقدية مثل تقليل عرض النقد من خلال سحب السيولة أو زيادة الاحتياطي القانوني أو زيادة سعر الخصم من خلال بيع الأوراق المالية أو زيادة سعر الفائدة أو زيادة سعر صرف العملة الوطنية.



تخفيض التضخم عن طريق تقليل الطلب

YP = الممكن
Y0 = الفعلي

ثانياً: تضخم النفقة:

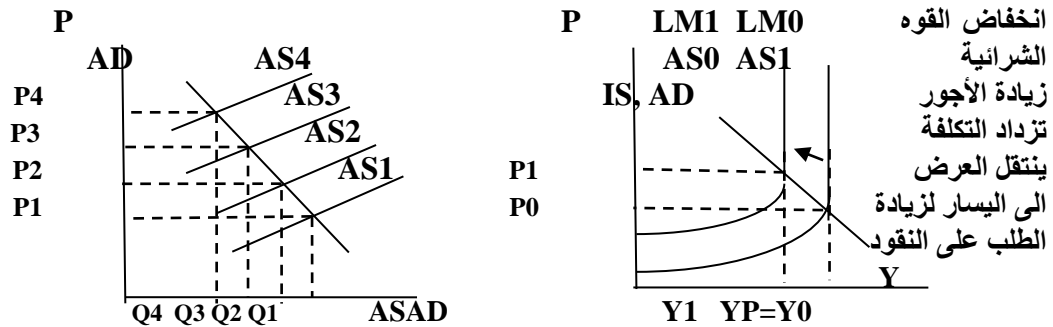
حتى لو كان الطلب ثابت فإن ارتفاع اسعار احد عناصر الانتاج سيؤدي الى زيادة الكلفة، ومن ثم زيادة الاسعار.

العوامل المؤثرة على تضخم النفقة:

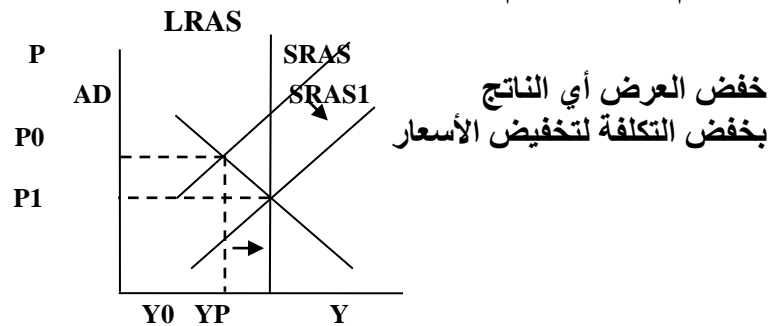
- 1- زيادة الأجور أكثر من زيادة الانتاجية، يزيد من حدة التضخم.

- 2- إذا كان المشروع يتمتع بقوة احتكارية، فهذا سيزيد من حدة التضخم لعدم وجود منافسين له.
- 3- عند ارتفاع أسعار المواد الأولية والسلع الوسيطة، فهذا يزيد من حدة التضخم.
- 4- حصول اختناق في بعض القطاعات، ينقل التضخم الى القطاعات الأخرى.

- رسم تضخم التكلفة أو النفقة:



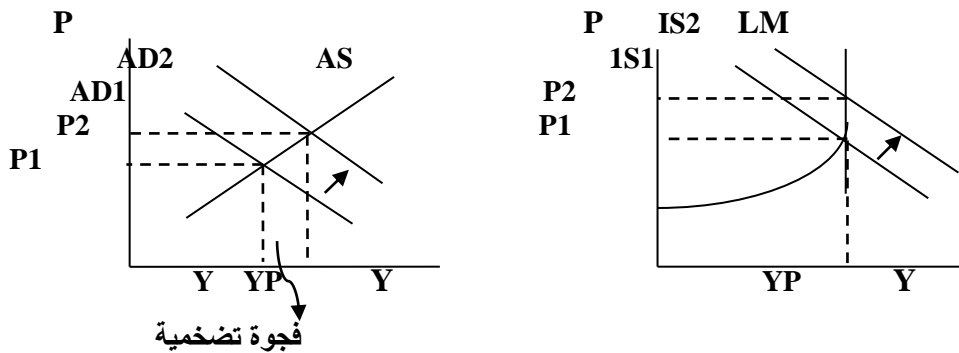
- رسم معالجة تضخم التكلفة أو النفقة



ثالثاً: التضخم الهيكلي:

أو التضخم الناتج عن انتقال الطلب بدون حدوث تغير في الطلب الكلي وهذا هو أحد تفسير للتضخم في البلدان النامية ويحدث بسبب تبدل الأذواق ورغبات المستهلكين، لأن الدول النامية لا تتميز بوجود مرونة في الانتاج لمواجهة هذه التبدلات في الأذواق والرغبات.

- رسم التضخم الهيكلي من خلال منحنيات LM-IS

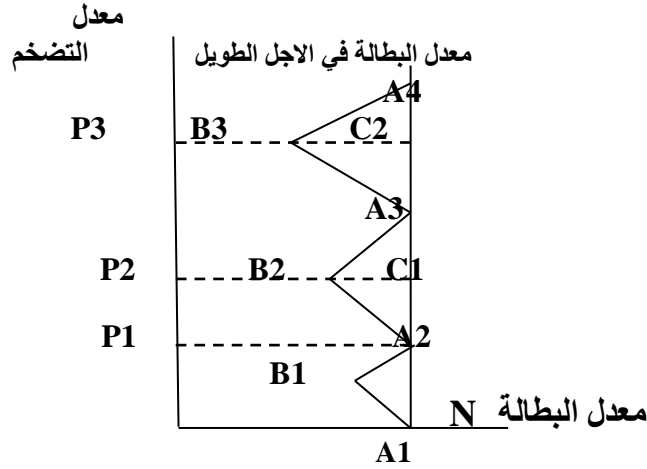


علاج التضخم الهيكلي بتغيير أذواق المستهلكين من خلال الاعلان والترويج والاشاعة المضادة، لتحويل الطلب عن الاتجاه الجديد الذي سبب التضخم ونقل منحنى الطلب الى أسفل.

رابعاً: التضخم اللولبي:

عند وجود تقلبات قوية (ارتفاع الأسعار) في الاقتصاد فالنقابات تستطيع ان تحصل على زيادة في أجور منتسبها فعندئذ، سيظهر اللولب التضخمي للأجور والأسعار

التضخم اللولبي مرتبط بالأجور والأسعار

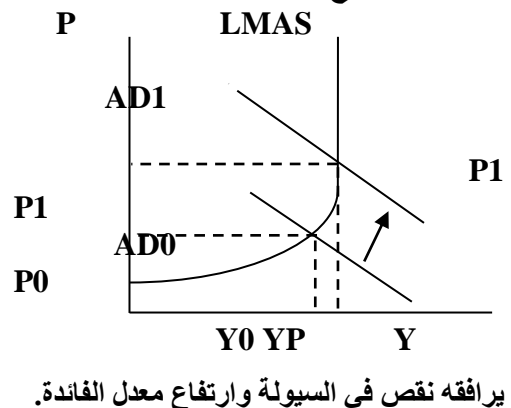
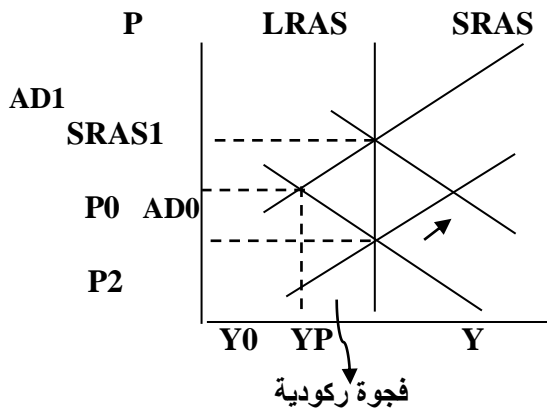


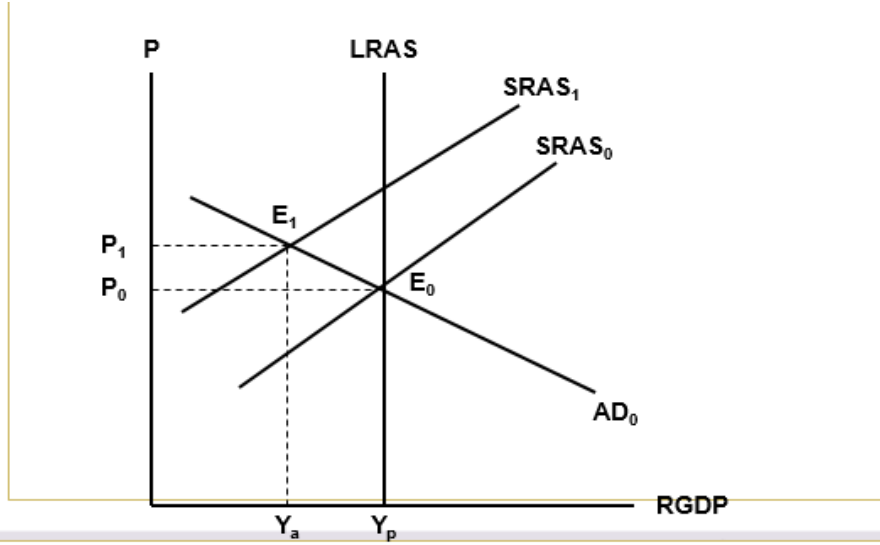
الشكل يوضح العلاقة بين التضخم والبطالة

يُلاحظ من خلال الشكل بأن استخدام سياسة توسعية، سوف يؤدي لزيادة التضخم وتخفيض البطالة حيث ينتقل الاقتصاد من وضع A1 إلى وضع B1 وعندما تميل السياسة الاقتصادية إلى الانكماش نلاحظ بانتقال الاقتصاد إلى الوضع A2 فتزداد البطالة ويزداد معها التضخم لكن بمعدلات أقل، ثم تظهر اتجاهات جديدة تطالب بالتوسع، فينتقل الاقتصاد من الوضع A2 إلى الوضع B2، وهكذا من خلال السياسات الانكماشية والتوسعية يتصاعد معدل التضخم البطالة معاً، وذلك على شكل زيادة حلزونية، وقد ظهرت هذه الحالة في الولايات المتحدة وفرنسا خلال الفترة من 1959 - 1981، وكما تبدو في الشكل البياني.

خامساً: التضخم الركودي:

- يتمثل هذا النوع من التضخم بتعايش حالتين متضادتين معاً ويتميز عن التضخم الاعتيادي بما يلي:-
- 1- وجود بطالة، مع ارتفاع الاجور.
 - 2- وجود كساد (ركود) في الاقتصاد، مع ارتفاع أسعار السلع والخدمات.
 - 3- وجود فائض في الانتاج، مع ارتفاع أسعار عناصر الانتاج.
- ونتيجة لانخفاض العرض الكلي بسبب زيادة تكاليف الإنتاج ونقص الأرباح، جاء التضخم مصحوباً بموجة من الكساد أي ارتفاع معدلات البطالة لتفوق معدلاتها الطبيعية مع انخفاض الناتج الفعلي Y_0 أو الدخل إلى مستويات أقل من مستوى الناتج الممكن Y_P كما في الشكل أدناه:
- التضخم الركودي بسبب زيادة تكاليف مواد الانتاج وانخفاض الربح يؤدي كذلك الى زيادة البطالة ونقص الدخل أو الناتج.





نتيجة لزيادة أسعار الموارد ينتقل منحنى العرض $SRAS_0$ إلى $SRAS_1$. فينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1 . حيث يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن ويكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي، ويكون مستوى الأسعار أعلى أيضاً. في المدى البعيد، وباستخدام السياسات المالية والنقدية يمكن زيادة الطلب من أجل خفض معدل البطالة، وإن تم ذلك على حساب زيادة معدل التضخم أو ارتفاع مستوى الأسعار.

معالجة التضخم الركودي من خلال السياسة النقدية والمالية لزيادة عرض النقد وخفض سعر الفائدة لزيادة الاستثمار والاقتراض والانفاق الحكومي لزيادة الطلب الاستهلاكي.

التطبيق العملي على التضخم الركودي هو منحنى فيلبس

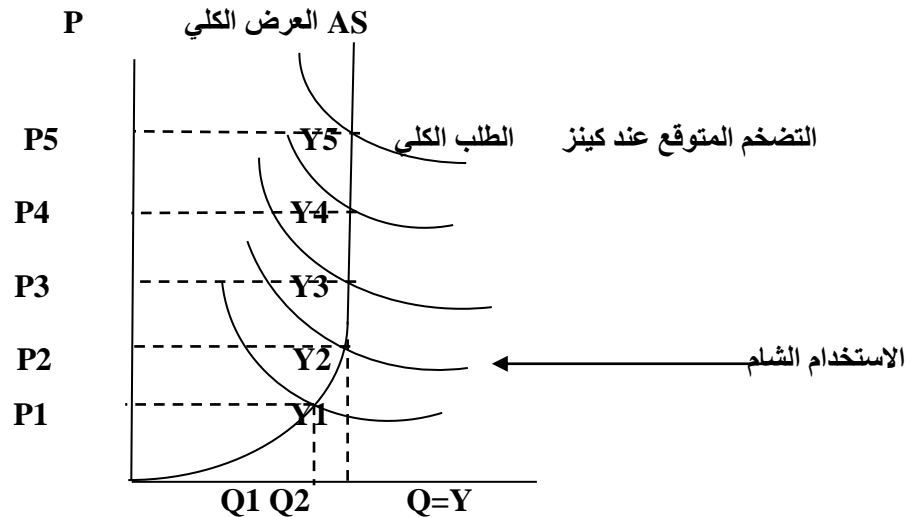
س: قارن بين كينز و الكلاسيك حول التضخم؟

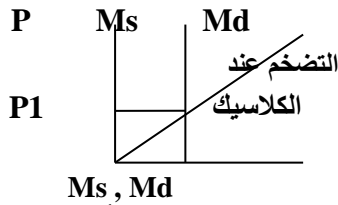
ج :

أ- كينز:

كينز تحدث عن التضخم المتوقع:

- 1- هو تضخم طلب فيه الطلب الكلي أكبر من العرض فيؤدي الى ارتفاع الأسعار.
- 2- تحدث اختناقات في احد القطاعات فترتفع الأسعار جزئياً وكلما زاد الانتاج وزاد الطلب على عناصر الانتاج، كلما شملت زيادة الأسعار قطاعات أخرى حتى تصل الى الاستخدام الشامل.
- 3- تبدأ الأسعار بالارتفاع بشكل عمودي مع كل زيادة في الطلب الكلي فيصبح الارتفاع عام ومستمر.



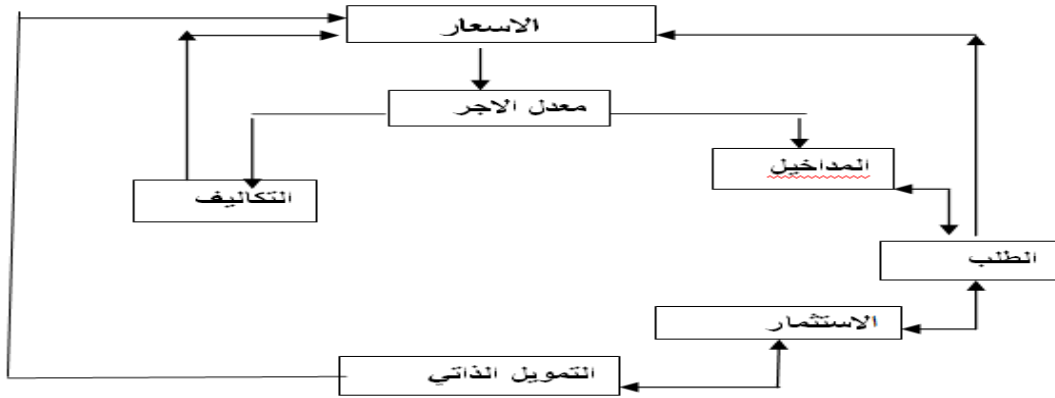


ب- الكلاسيك:

- 1- تضخم طلب وهم أول من أشار إليه.
- 2- ارتفاع الاسعار سببه زيادة عرض النقد أي تضخم نقدي.
- 3- كمية النقود الكبيرة تمتص بارتفاع الأسعار.
- 4- فشل الكلاسيك في توضيح ميكانيكية التضخم أو كيف تؤدي زيادة النقود الى ارتفاع الأسعار.

سادساً: التضخم المشترك:

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة تزامن حدوث كلا من تضخم الطلب وتضخم النفقة، هذين الأخيرين تربطهما علاقة تداخل، إذ من الصعب الفصل بينهما، فارتفاع الأجور والأرباح يزيد من دخول الأعوان الاقتصاديين، ومن ثم يزيد طلبهم على السلع (الاستهلاكية أو الاستثمارية) وفي المقابل فإن زيادة الطلب الكلي لديه تأثير على تكاليف الإنتاج. ويمكن تمثيل هذا التداخل في الشكل الآتي:



الشكل: التضخم المشترك (التداخل بين تضخم الطلب وتضخم النفقة)

يُوضّح هذا الشكل علاقة التداخل بين تضخم الطلب وتضخم النفقة، فإذا افترضنا أن هناك زيادة في الطلب الكلي على السلع تفوق المعروض السلعي، فإن هذه الفجوة الناتجة عن اختلال التوازن بين العرض والطلب تترجم في شكل ارتفاع في الأسعار:

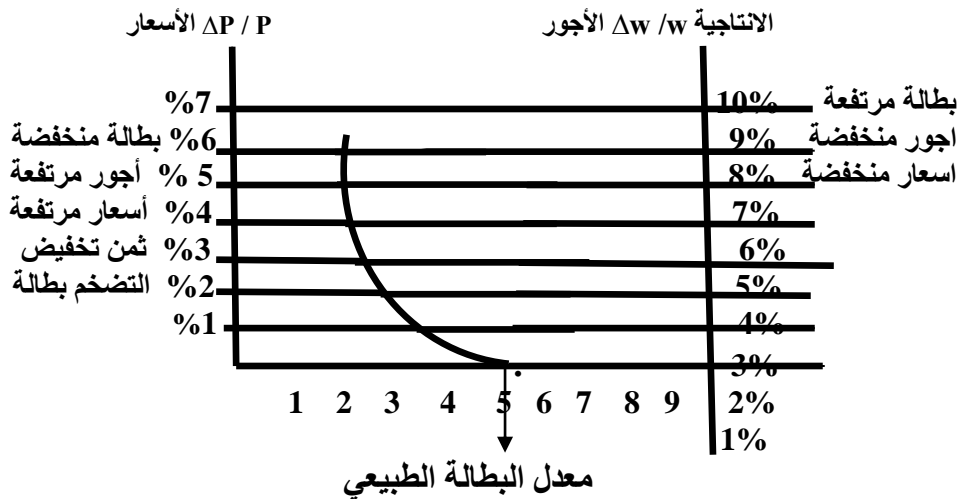
- 1- كما أن هذه الزيادة تحفز بدورها المؤسسات أو أرباب العمل على الرفع من حجم استثماراتهم.
 - 2- عن طريق التمويل الذاتي.....
 - 3- وحتى يتسنى لها تحقيق هذا الهدف تضطر إلى رفع الأسعار.
 - 4- لتعظيم أرباحها (المدخلين) إن ارتفاع أسعار السلع ينعكس في شكل زيادة في الأجور.
 - 5- نتيجة مطالبات النقابات العمالية لرفع الأجور الاسمية، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج.
 - 6- فتضطر المؤسسة إلى رفع أسعار منتجاتها لتغطية التكاليف الإضافية وتحميلها للمستهلك.
 - 7- ترفع من القدرة الشرائية للعمال فيزيد طلبهم على السلع.
 - 8- وفي المقابل فإنها تؤدي زيادة الأجور (المدخلين).
- وهكذا تستمر هذه الحلقة الحلزونية بين زيادة الطلب وزيادة التكاليف.
- وعلاج هذا النوع من التضخم:-

- 1- التحكم الاختياري بالأجور والاسعار وتشمل، تجميد الأجور والاسعار أو ترشيد الأجور والأسعار، من خلال مكتب إدارة الأسعار والجور.
- 2- التحكم الاجباري وترشيد الأجور والأسعار الاجباري الي يتضمن إجراءات وقواعد رادعة للخارجين عن التحكم، مثل الرقابة وإدارة الأسعار من قبل سلطة قانونية وفق قانون الاستقرار، من خلال مكتب العمل القومي وفرض قيود وحصص مثل الكوبونات وسياسة دعم المستهلك.

وهذا التحكم بنوعيه، الهدف منه وقف الأجور التضخمية والأسعار اللولبية¹

منحنى فيلبس:

- قام الاستاذ فيلبس (امريكي حاصل على جائزة نوبل 2006 من جامعة كولومبيا نيويورك) بدراسة الاقتصاد البريطاني للفترة ما بين (1861-1957)، ولاحظ ما يلي:
- 1- أن الانتاجية خلال هذه الفترة قد ارتفعت بمقدار 3%.
 - 2- عندما يكون معدل البطالة 5.5% تتميز الأسعار والاجور بالثبات.
 - 3- عندما يكون معدل البطالة 3% تزداد الأجور بمقدار 5% والأسعار بمقدار 2%.
 - 4- عندما ينخفض معدل البطالة الى 2% تزداد الأسعار بمقدار 5% والأجور بمقدار 8%.



هذه الدراسة توضح لنا الأزمة التي يعيشها النظام الرأسمالي في الوقت الحاضر فالاحتفاظ بمعدل بطالة واطئ يعني التضخمية بالأجور والأسعار وعلى العكس عند الاحتفاظ بالأسعار والأجور يجب تحمل معدل بطالة مرتفع مع كل ما يترتب على ذلك من مشاكل اجتماعية وسياسية، وهذا ما دفع الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل 1970 في الاقتصاد من جامعة هارفورد (سامويلسون) الى القول:

إن مشكلة التضخم الحالي هي المشكلة الهامة والوحيدة التي لا يمكن حلها بواسطة علم الاقتصاد الحديث وهي مشكلة لن تتوارى بسهولة، وقد أدى الإهمال المتعمد لسياسة تنظيم الدخول في الولايات المتحدة الى نتائج مشؤومة في السبعينات والثمانينات، وسيظل موضوع البحث عن وسائل مكافحة المشكلات العامة للتضخم الركودي في الاقتصاد المختلط من الموضوعات التي تحتل رأس القائمة في الاقتصاد السياسي.

س: ماهي البطالة وماهو معدلها ومعدلها الطبيعي؟

ج: البطالة هي عدم التشغيل الكامل للموارد الاقتصادي البشرية وغير البشرية المتاحة، وبالنسبة للبشرية وجود طاقة فائضة أو عاطلة عن العمل للسكان الذين يبحثون عن عمل عند مستويات مختلفة من الأجور، وهي أنواع بطالة دورية وموسمية واحتكاكية ومقنعة ومرضية وثقافية وتقاعدية واقليمية. (فجوة الناتج تعني حجم البطالة في الموارد)

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{مجموع القوى العاملة}}$$

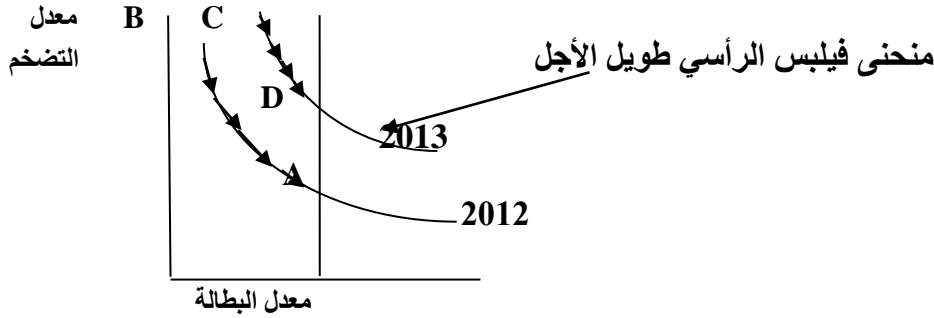
$$\text{فجوة البطالة} = \frac{\text{فجوة الناتج}}{\text{الانتاجية}}$$

$$\text{فجوة الناتج} = \text{الممكن} - \text{الفعلي}$$

(1) جي هولتن ولوسون، الاقتصاد الجزئي - المفاهيم والتطبيقات، ترجمة كامل سلمان العاني وآخرون، دار المريح، الرياض، 187.

(2) خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، 2007، الأردن، عمان.

معدل البطالة الطبيعي: وهو المعدل الذي يحافظ على استقرار أو ثبات الأجور والأسعار بغض النظر عن وجود أو عدم وجود الاستخدام الشامل.



- عند استقرار معدل البطالة عند المعدل الطبيعي سيميل معدل التضخم نحو التغير عن مستواه المستقر.
- عند حدوث فجوة بين معدل البطالة الفعلي ومعدل البطالة الطبيعي سيرتفع معدل التضخم من عام إلى آخر وسيستمر ولن يتوقف إلا إذا عاد معدل البطالة الفعلي إلى معدل البطالة الطبيعي.
- طالما ظلت البطالة أقل من معدلها الطبيعي ستتجه الأجور والأسعار (التضخم) نحو الارتفاع، وبالعكس مما يؤدي إلى ارتفاع منحنى فيليبس ويشكل خط مستقيم من نقطة معدل البطالة الطبيعي.
- الاقتصاد في النقطة A في الفترة الأولى مع وجود مستوى مستقر من التضخم.
- عند توسع الاقتصاد تنخفض البطالة أقل من المعدل الطبيعي عند النقطة B والتي تسبب ارتفاع معدل التضخم عن المستوى المستقر في الفترة الثانية.
- وعند توقع معدل تضخم أكثر ارتفاعاً في الأجل القصير لنفس الأسباب السابقة عند النقطة C وعند عودة الاقتصاد إلى معدل البطالة الطبيعي في النقطة D فإنه سيواجه تضخم أكثر ارتفاعاً للتضخم المستقر والفعلي في الفترة الرابعة.
- وعند ربط تلك النقاط سنجد أن منحنى فيليبس مائل يستقر معدل التضخم فيه عند معدل البطالة الطبيعي.

آراء بعض العلماء في منحنى فيليبس:

س: قارن البطالة عند الكلاسيك وكينز؟

ج:

أ- الكلاسيك:

لا توجد بطالة في الموارد لإيمانهم باليد الخفية التي تعيد التوازن بين العرض والطلب للعمل والموارد الأخرى لوجود الاستخدام الشامل

ب- كينز:

يمكن أن تكون هناك بطالة مع وجود الاستخدام الشامل.

بعد مرور قرن من الزمن - توقف العمل في منحنى فيليبس؟ اكتشف اثنان من الاقتصاديين النقديين (الماليين) وهما ميلتون فريدمان وادموند فيليبس عيب منحنى فيليبس حتى قبل أن يتوقف العمل به. بينما كان منحنى فيليبس يعمل بصورة جيدة على مدى قرن كامل، قال كل من فريدمان وادموند أنه يمكن الاعتماد عليه لفترات زمنية قصيرة فقط، تخيل أن إحدى الحكومات تهدف إلى خفض البطالة بعرض سياسات متوسعة، فهذا سيؤدي إلى نمو اقتصادي أكثر قوة، وهذا بدوره سيؤدي إلى رفع أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد، ومع أجور الساعة التي لا تتغير تشعر الشركات بغاية السرور عند التعاقد مع المزيد من العمال لأنها ستحصل الآن على المزيد من الأموال من بيع السلع التي ينتجها العاملون بها، وبالتالي ستزيد الأرباح لذلك فعلى المدى القصير تهبط البطالة ويصبح لدينا تضخم مرتفع تماماً كما يفترض فيليبس.

لكن العمال سيدركون في نهاية الأمر أنهم يُخدعون، فأجر الساعة لم يرتفع، لكن السلع والخدمات التي يشترونها ارتفعت أسعارها بكل تأكيد، لذلك فأنهم بعد فترة وجيزة سيطلبون أجوراً أعلى ولكننا نعلم

أنَّ الشركات - عندما ترفع الأجور - تسعى الى خفض القوى العاملة بها، ومن ثم تعود البطالة للزيادة مرة أخرى الى حيث نقطة البداية.

بعد ذلك بفترة طويلة زعم فريدمان وادموند أنَّ الشيء الوحيد الذي يمكن أن تُحقِّقه الحكومة بتحفيز الاقتصاد هو ارتفاع في التضخم دون تغيير في عدد العمال، فمن المستحيل أن نجعل البطالة أدنى من معدلها الطبيعي لأن الحكومة لابد أن تواصل انعاش الاقتصاد دورة بعد دورة من الدعم فتخفف البطالة في فترة قصيرة فقط ما يؤدي الى معدل أعلى من التضخم، لهذا السبب اختلفت السياسات المتوسعة في السبعينيات والثمانينات في خفض البطالة، لكنها أدت الى تفتشي التضخم.

وصف فريدمان وادموند المعدل الطبيعي للبطالة بطريقة مختلفة عن طريقة فيليبس لذلك فقد أطلقا على هذا المعدل اصطلاحاً "معدل التضخم فير المتسرع للبطالة"

يبدو هذا الاصطلاح معقداً لكنه في حقيقة الأمر ليس كذلك، بل أنه المعدل الأساسي للبطالة الذي يمكن ايجاده في الاقتصاد دون ايجاد معدلات مرتفعة (وهذه هي نقطة عدم التسارع) من التضخم، إذا ظل التضخم ثابتاً لا يتغير فدائماً ما يكون هناك اتجاه لعودة البطالة الى هذا المستوى.

النتيجة الرئيسية التي نصل اليها من عمل فريدمان وادموند هي: أنَّ الحكومة لا تستطيع أن تنتقل ما بين البطالة والتضخم على المدى البعيد، فالسياسات المتوسعة تؤدي الى الهبوط في البطالة لدون المعدل الطبيعي فقط، حتى أدرك العمال أنهم قد تم خداعهم بهبوط الأجور الحقيقية (أسعار مرتفعة داخل الأسواق مع عدم وجود أي تغيير للتعويض عن الأجور الرسمية).

هذه هي الناحية النظرية، لكن كيف كان يتحرك كل من البطالة والتضخم بالفعل طوال العقدين الماضيين؟ إذا أخذنا المملكة المتحدة كمثال إذا ما ارتفعت البطالة وهبطت في الدورة الاقتصادية، أصبح التضخم أقل تغيراً وقل بوجه عام على مدى 15-20 سنة مضت، تزامن ذلك مع استهداف بنك إنكلترا للتضخم منذ عام 1993م وما بعدها (وقد فعل ذلك كمؤسسة مستقلة منذ عام 1997م)، بمعنى آخر كان لابد من الاحتفاظ بالتضخم في حالة استقرار مهما حدث للبطالة.

يتضح مما تقدم على الحكومة اتباع سياسات صحيحة ومجربة واثبتت وصولها الى نتائج ناجعة، من خلال الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، وان كانت الحكومة لا تستطيع ان تصل الى توازن حقيقي وواقعي بين البطالة والتضخم فعليها ان لا تقبل ببساطة ارتفاع التضخم عوضاً عن هبوط البطالة، بل تسعى الى المحافظة على مستوى طبيعي من التضخم وتعمل لتقليل البطالة ووضعها ضمن المدى المسموح لخلق حالة من التوازن تضمن على الأقل استقرارها الاقتصادي.

فشل منحني فيليبس الأمريكي:

في الأعوام من (2000-2009) كانت العلاقة واضحة، حيث أن أي تراجع في معدلات البطالة يعني ارتفاع في معدلات التضخم.

ولكن في الأعوام التي جاءت بعد سنوات الأزمة المالية العالمية من 2010 - 2019 باتت هذه العلاقة غير موجودة، وبالتالي مهما تراجع معدلات البطالة وارتفعت معدلات نمو الأجور لا تنعكس على معدلات تضخم أعلى وهذا يعقد السياسة النقدية بالنسبة للبنوك المركزية بشكل كبير لأنها تعتمد في تحديد سياساتها على هذه العلاقة.

الأزمة المالية العالمية كاشفة لـ "منحني فيليبس":

من بعد سنوات الأزمة المالية العالمية اختلفت العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم، ففي أمريكا ارتفعت معدلات البطالة في 2010 إلى مستويات الـ 9.6%، وعلى الرغم من ذلك بقيت معدلات التضخم عند 1.5% وهذا ما يعاكس ما تحدث عنه الاقتصادي ويليام فيليبس.

وفي عام 2014، كان هناك تراجع حاد في معدلات التضخم بسبب انهيار أسعار النفط، ولكن الغريب أن التضخم بدأ يهبط في نفس الوقت الذي كانت تتراجع فيه معدلات البطالة بوتيرة متسارعة إلى 0.7%، وهو ما يعني انكسار العلاقة العكسية.

حتى بمراقبة معدلات التضخم السنوية اليوم، ففي أمريكا تبلغ 1.7% ولا تزال بعيدة عن مستوى الفيدرالي المستهدف عند 2% على الرغم من كل الأدوات النقدية التي استخدمها والتي تعتبر غير تقليدية.

وفي أوروبا، يسجل التضخم معدلات دون 1%، وهي تعتبر بعيدة بشكل كبير عن مستهدف البنك المركزي الأوروبي، على الرغم من أن الفائدة سالبة في أوروبا، والتي من المفترض أن تدعم مسار التضخم.

وعلى الرغم من أن البطالة في أمريكا تلامس مستوياتها الأدنى في عقود عند 3.5%، وكذلك هبوطها في منطقة اليورو إلى 7.4%، إلا أنها لا تدعم ارتفاع معدلات التضخم.

وبحسب آخر الدراسات، فكل 1% تراجع في معدلات البطالة، ينشأ عنه ارتفاع في معدلات التضخم بـ 0.1% أو 0.2% فقط، وهي مستويات متدنية ومحدودة بشكل كبير وغير كافية لعمل السياسة النقدية، والتي تعني تاريخياً بأن تخفيض معدلات الفائدة من المفترض أن يعمل على رفع معدلات التضخم.

الواقع يرفض "فيلبس":

هناك نظريات عدة فسرت غياب العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم والمعروفة اقتصادياً بـ "منحنى فيلبس".

واحدة من هذه النظريات تقول إن توقعات التضخم تقود منحنى فيلبس، بمعنى عندما تتوقع الشركات والأفراد بأنه سيكون هناك ارتفاع لمعدلات التضخم تبدأ الشركات باحتساب هذا الارتفاع على أسعار منتجاتها وأيضاً على معدلات الأجور التي تعطيها للعمال وبالتالي هذا ما يرفع معدلات التضخم، لكن المشكلة اليوم هي بأن هذه التوقعات وتحديدًا منذ عام 2000 لم تعد تتأثر بالبيانات الاقتصادية فمهما كانت إيجابية، فلا ترفع معدلات التضخم.


ولكن هذه النظرية ربما تكون ناقصة نوعاً ما بما أنه ما يقود الاقتصاد ليس فقط التوقعات ولكن نظريات العرض والطلب، وهو ما يشير إلى النظرية الثانية، التي تقول بأنه تأثير ارتفاع الأجور على أسعار المنتجات حتى الآن محدود، بمعنى أن الشركات في أمريكا وأوروبا لا تقوم بعكس ارتفاع الأجور على أسعار المنتجات، ولكنها تنعكس فقط في ارتفاع التكاليف، وبالتالي لا يرتفع معدل التضخم.

وربحية الشركات اليوم متراجعة، ولكنها غير كافية حتى تبدأ الشركات بعكس جزء من تكاليفها على أسعار المنتجات وبالتالي تدفع معدلات التضخم صعوداً.

فمعدلات التضخم في عام 2020 في الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتم بناءً على تحولات حدثت بالفعل مثل مستويات الإنتاجية الأخيرة، أو من خلال عوامل أخرى بعيدة عن تحكم واضعي السياسة النقدية مثل أسعار النفط.

سياسة تنظيم الدخل:

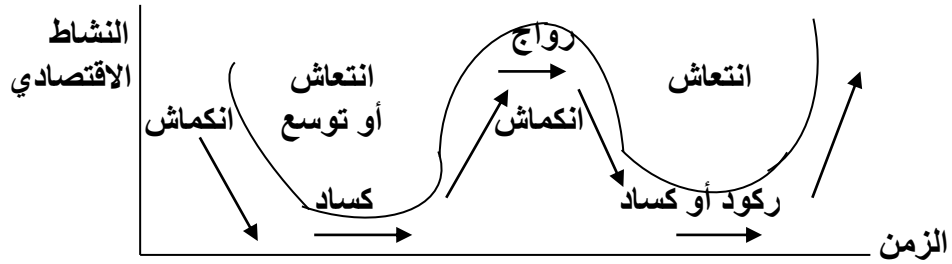
في بعض الأحيان تصبح السياسة المالية والنقدية غير كافية لمحاربة التضخم حتى مع وجود البطالة لذلك يجب أن تتدخل الحكومة بين نقابات العمال وأرباب العمل للحد من الارتفاع في الأجور والأسعار، وهذا ما يطلق عليه بسياسة تنظيم الدخل عن طريق (تقسيم الناتج القومي بين عناصر الانتاج وتقسيم الأجور بين الصناعات المختلفة)، وهذا ليس بالشيء اليسير وحتى لو تم هذا التقسيم لفترة محدودة فإن طبيعة النمو الاقتصادي ستؤدي إلى تغيير الأهمية النسبية للصناعات المختلفة على الأمد الطويل.

س: ماهي علاقة منحنى فيلبس بسياسة تنظيم الدخل؟ أرباب العمل  نقابات العمال

ج: منحنى فلبس يدرس العلاقة بين الأسعار والأجور والبطالة (التضخم) وسياسة تنظيم الدخل هي إحدى علاجات التضخم.

الدورات الاقتصادية:

هي خلل في سير النظام الاقتصادي يظهر بشكل تأرجحات في الناتج القومي الإجمالي والدخل والعمالة ومعالمها توسع أو انكماش كبير في العديد من قطاعات اقتصاد السوق المتقدم ومراحلها (توسع، انتعاش، رواج، انكماش أو كساد).



أولاً: أسباب الدورة الاقتصادية:

- 3- تحرك سريع للطلب أو العرض الكلي.
- 4- تقلبات السوق.
- 5- أسباب خارجية مثل الحروب والثورات والانقلابات والانتخابات، أسعار النفط (مثل أزمة السبعينات، صدمة العرض)، اكتشاف الذهب، الهجرات اكتشاف موارد جديدة، الاختراعات العلمية والتكنولوجية، البقع الشمسية، الطقس من عواصف وفيضانات وحركات أسعار الصرف.

س: ماهي صدمة العرض؟

- ج: هي اضطراب أو انخفاض في العرض الكلي بسبب داخلية أو خارجية الداخلية مرتبطة بعرض وسلوك أسواق العمل، التكنولوجيا، أس المال أي تغير أسعار أو تكاليف الإنتاج، قرارات التسعير، توقعات التضخم، أو خارجية مثل تدهور معدل التبادل التجاري نتيجة تغير أسعار الاستيرادات والصادرات أو الظروف المناخية أو الطبيعية أو أسباب سياسية مثل: استخدام النفط كسلاح في المعركة ضد الصهاينة، فامتنتع أوبك عن تصدير النفط للدول الداعمة للصهاينة في السبعينات. إنَّ هذا الاضطراب سيؤدي الى رفع دالة العرض الكلي (دالة الإنتاج) الى أعلى اليسار لارتفاع التكاليف.
- 6- أسباب داخلية: كل توسع يغذي ركود وانكماش والعكس في سلسله متكررة وتراكم ديون قطاع الاعمال والمستهلكين وتفاعل المضاعف والمعجل وتحول الطلب الاستثماري.

ثانياً: نظريات الدورة الاقتصادية:

- 1- النظريات النقدية: توسع وانكماش العرض النقدي، يُسبب الدورة الاقتصادية.
- 2- النظريات السياسية: لتلاعب السياسيين بالسياسة النقدية أو المالية لأغراض انتخابية.
- 3- توازن الدورة: تعود الى حركات الأسعار والأجور بين ارتفاع وانخفاض.

ثالثاً: نظريات أخرى:

1- نظرية نقص الاستهلاك:

وتمتد الى مالتوس وهايسون وماركس وهوبسن وفوستر وكاتشنجز ويرون أن سبب الدورة هو التناقض بين التوسع اللامحدود في الإنتاج في النظام الرأسمالي وبين انخفاض الاستهلاك فالربح يُساهم في زيادة رؤوس الأموال التي تؤدي الى زيادة الإنتاج في حين ان نقص القوة الشرائية للعمال يمنع شراء الناتج فالطلب يزداد، ولكن ليس بنفس نسبة زيادة الإنتاج مما يؤدي الى نقص الطلب ثم توقف الإنتاج لانخفاض الأرباح والسبب هو سوء توزيع الدخل.

2- نظرية فائض الاستثمار:

وهي للسويدي جوستاف كاسل، السبب في الدورة هو عدم المساوات بين الادخار والاستثمار فإن زيادة الاستثمار بسبب زيادة منح الائتمان بسعر فائدة منخفض عن الربح المتوقع فالصناعات الرأسمالية تتسع بدرجة أكبر في فترة الرواج وتنخفض بنسبة أكبر في فترة الكساد بشكل أكثر من السلع الرأسمالية ولكن انخفاض المدخرات مع زيادة الانفاق وانخفاض مُعدّل انتاج رأس المال (الأرباح) هو ليس بسبب زيادة (المغالاة) في انتاج السلع الرأسمالية ولكن بسبب قلة عرض المدخرات المتاحة للاستثمار.

التفاعل بين المضاعف والمعدل:

س: ماهو رأي كل من الكلاسيك الجدد والكينزيون الجدد في المضاعف والمعدل ؟

ج:

من الكلاسيك الجدد (هكس بريطاني حاصل على جائزة نوبل 1972) وهو من مدرسة مانجستر ومن الكينزيون الجدد (سامويلسن) من هارفورد وبينهما (هانسن) من هارفورد.

أولاً: رأي الكلاسيك الجدد (هكس) في المضاعف والمعدل:

- 1- فرق هكس بين الاستثمار المستقل (أثر المضاعف) والاستثمار التابع (أثر المعدل)
- 2- درس هكس النمو المتوازن حيث يرى أن الزيادات المتتالية في (في المضاعف الكينزي البسيط) وهي أثر المضاعف تتجه الى التناقص ثم الاضمحلال في الاستهلاك ثم التلاشي بمرور الوقت.
- 3- وجد هكس أنّ السبب الرئيسي في التقلبات هو (أثر تغيرات الدخل على الاستثمار)، أي أثر المعدل وأكد على:-

أ- استخدام أثر المضاعف وأثر المعدل أي (أثر الاستثمار المستقل والاستثمار التابع) لتفسير التقلبات الاقتصادية.

ب- هناك حد أقصى لنمو الناتج القومي لا يستطيع تجاوزه ويتحدد بحجم الموارد المتاحة كما وكيفاً.
ت- تنعدم مرونة الجهاز الانتاجي اتجاه التغيرات المتزايدة في الطلب الفعال بعد التشغيل الكامل.
ث- هناك حد ادنى للدخل القومي لا ينخفض دونه أي لا يصل الى الصفر بسبب أثر المعدل وذلك لوجود عوامل تعمل على التخفيض تكون أضعف من عملها على ارتفاع الدخل القومي.

4- وجود عوامل ديناميكية تجعل الدخل القومي يتجه نحو الارتفاع وبمعدل منتظم وثابت بشرط تساوي الاستثمار الكلي مع الادخار الكلي وهو التوازن المستقر لحالة النمو المنتظم فيكون الاستثمار التابع كافي (عندما يكون الاستثمار المستقل معطى) لتحقيق هذا التوازن المستقر عندها يمكن معرفة دور المعدل في التقلبات الاقتصادية.

5- إنّ التغيرات المتتالية في الانفاق على الاستهلاك (أثر المضاعف) تتجه الى التلاشي بالتدرج، لأن الميل الحدي للادخار أقل من واحد صحيح وهو نسبه ثابتة من الانتاج والمضاعف هو معامل ثابت لذلك لن يكون السبب الوحيد لإحداث تقلبات اقتصادية مثل أثر التغير في الانتاج (الدخل) من الاستثمار (أثر المعدل).

6- التغير في الانتاج (الدخل) يؤدي الى استثمار تابع (مولد) موجب أو سالب يُشكل نسبة ثابتة من التغير في الانتاج ومن الانتاج نفسه.

7- لكي يستمر الاقتصاد في النمو المتوازن لا بد من أن يتزايد الاستثمار المستقل بمعدل ثابت وتحدث التقلبات بسبب أنّ الاستثمار المستقل: أ- لا يتزايد (ينمو) بشكل منتظم. ب- هو يخضع للتغيرات الذاتية.

ثانياً: هانسن:

أولاً: (يُصنف من الكلاسيك الجدد والبعض يصنفه من الكينزيون الجدد) وهو من هارفورد ورأيه في المضاعف والمعدل كما يلي:-

1- إنّ الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل (أثر المضاعف) تؤدي الى زياده الدخل القومي بكميات مضاعفه عن طريق (أثر المعدل) تؤدي هذه الزيادة الى زيادة الاستثمار التابع بكميات مضاعفه ثم

- تؤدي هذه الزيادة في الاستثمار الى زياده في الدخل وهكذا الى زيادات تراكمية بفعل تداخل المضاعف والمعجل.
- 2- بفعل المعجل يحدث نمو مستمر يتعدى حدود المضاعف إذا كان معامل المعجل مرتفعاً، وكذلك الميل الحدي للاستهلاك مرتفع فيحدث (توسع تراكمي) حتى يصل الى التشغيل الكامل لليد العاملة ورؤوس الأموال ثم ينخفض (الدخل) الانتاج وبفعل المعجل ينخفض الاستثمار التابع.
- 3- الانخفاض في الدخل القومي يكون بصورة متزايدة بسبب:-
- أ- جزء من الدخل يدخر بفترات متتالية مما يؤدي الى انخفاض الزيادة في الاستهلاك التابع وبالتالي انخفاض الاستثمار التابع وعند زيادة الانخفاض في الاستثمار التابع عن الاستهلاك التابع، فإن الدخل القومي ينخفض بحركة تراكمية أي إن الميل الحدي للاادخار يضع حداً لعملية التوسع، وحداً لاستمرار المعدل الثابت للاستثمار المستقل.
- ثانياً: تتجه الكفاية الحدية لرأس المال الى الانخفاض مع تزايد حجم الانفاق الاستثماري أو الانفاق الحكومة وهذا يعني عدم زيادة الاستثمار بمعدل ثابت إلا إذا كان هناك (زياده في السكان أو تغيرات في الفن التكنولوجي) تعوض انخفاض الكفاية الحدية بمعنى، أن الحركة التراكمية تقضي على نفسها بنفسها أي (كل زياده في الاستثمار تؤدي الى انخفاض الكفاية الحدية، ثم تقلل من فرص الاستثمار الجديد وتؤدي الى انخفاض الدخل بشكل مضاعف وتكون سبب في انخفاض (الاستهلاك التابع والاستثمار التابع) بفعل المضاعف والمعجل فيصبح الاستثمار الجديد أقل من استهلاك رأس المال أو أقل من بقاء رأس المال عند مستواه الجاري وهو ما يُعرف بالاستثمار السالب ويسبب انهيار الاقتصاد ويستلزم تدخل حكومي يأخذ المضاعف والمعجل بنظر الاعتبار لرفع الانتاج الى مستوى التشغيل الكامل.

خلاصة القول:-

- 1- الميل الحدي للاادخار يضع حداً (قيداً) على المضاعف حتى لو فرضنا استمرار زيادة الاستثمار المستقل بمعدل ثابت.
- 2- إن الاستثمار المستقل يتجه الى النفاذ نتيجة لاتجاه الكفاية الحدية لرأس المال الى الانخفاض.
- 3- النقطتين اعلاه تستدعي التدخل الحكومي والانتباه الى اهمية التغير التكنولوجي.

ثالثاً: رأي الكينزيون الجدد (سامويلسن) في المضاعف والمعجل:

إن الزيادة التلقائية في الطلب مع وجود فتره تأخير الانفاق سيترتب عليها زياده في الدخل بأثر المضاعف حتى يتم الوصول الى وضع توازني جديد، ثم إن زيادة الدخل تؤدي الى تحفيز وانطلاق الاستثمار التابع التي تعتمد قيمته على قيمة المعجل. وهكذا فكل جولة من جولات المضاعف ستحقق زيادة في الدخل وهذه الزيادة تؤدي الى زياده جديدة في الاستثمار التابع والذي سيؤدي الى اثار مضاعفه جديده مره اخرى في الدخل والذي سيؤدي الى اثار مضاعفة في الاستثمار التابع وهكذا مره بعد مره، وسنجد أن مستوى الدخل سيزداد بشكل أكبر في حالة تفاعل المضاعف والمعجل أكبر من زيادة الدخل حالة المضاعف فقط.

س: كيف اشتق الاقتصادي سامويلسن التفاعل بين المضاعف والمعجل؟

ج:

افترض الاقتصادي سامويلسن 1- اقتصاد مغلق. 2- عدم وجود حكومة. 3- وجود فترة تأخير الانتاج

وفي هذه الحالة سيكون مستوى الدخل في الفترة t هو

$$Y_t = c_t + I_t$$

والاستهلاك دالة في دخل الفترة السابقة

$$c_t = c_0 + c_{yt} - 1$$

وإن الاستثمار التابع دالة في التغير في دخل الفترة السابقة

$$I_t = v (y_t - 2 - y_t - 1)$$

مع افتراض غياب الاستثمار التلقائي، فإن الدخل التوازني يكون:-

$$Y_t = c_0 + c_{yt} - 1 + V(y_t - 2 - y_t - 1)$$

وإن مستوى التوازن يمكن ان نحصل عليه عندما يتجه مستوى الدخل الى الثبات أي أن:-

$$Y_t = y_t - 2 = y_t - 1$$

$$Y_t = c_0 + c_{yt} - 1 + V y_t - 2 - V y_t - 1$$

$$Y_t - c_{yt} - 1 = c_0 + V y_t - V 2 - y_t - 1$$

$$Y_t (1 - c) = c_0 + V y_{t-2} - V y_{t-1}$$

$$Y_t = \frac{1}{1-c} c_0 + V y_{t-1} - V y_{t-2}$$

وبما أن الدخل ثابت في حالة التوازن (نقطة ساكنة في الأجل القصير)، أي أن:

$$Y_t = y_t - 2 = y_t - 1$$

وان V لا أهمية لها في حالة ثبات الدخل، أي الوضع التوازني مما يؤدي الى اختفاء الاستثمار التابع المترتب على المعجل وبالعكس، ويمكن كتابة المعادلة بالشكل التالي:-

$$Y_t = \frac{1}{1-c} C_0$$

وهي صيغة المضاعف

ولتوضيح الكيفية التي يتحرك بها الدخل من وضع توازني الى وضع توارني آخر وبيان أثر المضاعف والمعجل نأخذ المثال التالي:-

مثال:

افترض أن $Mpc=0.8$ ، $c_0=20$ ، وأن مستوى الدخل التوازني = 100، أي أن $y_t = y_{t-2} = y_t - 1$

$$y_t = \frac{1}{1-c} c_0$$

$$y_t = 100 \quad \text{ج:}$$

$$Y_t = \frac{1}{1-0.8} 20$$

$$Y_t = \frac{1}{0.2} 20$$

$$Y_t = 5 (20) = 100$$

مثال:

افترض أن $Mpc=0.8$ ، $c_0=30$ والدخل التوازني للفترة $y_t + 1 = 110$ و $y_t = 100$ فما هو حجم الاستهلاك، ثم جد الاستثمار التابع لنفس الفترة، ثم جد أثر تفاعل المضاعف والمعجل على الدخل التوازني إذا علمت أن $V = 1.2$ (قيمة المعجل)

ج: إن أثر المضاعف سيظهر بعد الزيادة الأولى للدخل في الفترة $t + 1$ حيث سيكون الاستهلاك عندما الدخل $y_t = 100$ و $y_t + 1 = 110$

$$C_t = c_0 + c y_{t-1}$$

$$C_t = 30 + 0.8 (110) = 118$$

وأن الاستثمار التابع سينطلق مع عمل المضاعف وسيكون الدخل في الفترة $y_t + 2 = 130$

$$I_t = V(y_t - 2 - y_t - 1) \quad \text{دالة الاستثمار التابع}$$

$$I_t = 1.2 (110 - 100)$$

$$I_t = 1.2 (10) = 12$$

$$Y_t = 118 + 12 = 130$$

الدخل التوازني بعد أن أضفنا أثر المعجل من خلال الاستثمار التابع الى أثر المضاعف من خلال الاستهلاك ظهر التفاعل بين المضاعف والمعجل فيكون الدخل في الفترة الثالثة (استهلاك + استثمار تابع، أي أثر تفاعل المضاعف والمعجل)

$$Y_t + 3 = c_0 + c y_{t-2} + V(y_t - 2 - y_t - 1)$$

$$Y_t = 30 + 0.8 (130) + 1.2 (130 - 110)$$

$$Y_t = 30 + 104 + 1.2 (20)$$

$$Y_t = 30 + 104 + 24$$

$$Y_t + 3 = 158$$

$$Y_t + 4 = 30 + 0.8 (158) + 1.2 (158 - 130) = 1$$

$$Y_t + 5 = 30 + 0.8 (190) + 1.2 (190 - 158) = 220.$$

$$Y_t + 6 = 30 + 0.8 (220.4) + 1.2 (220.4 - 190) = 242.$$

$$Y_t + 7 = 30 + 0.8 (242.8) + 1.2 (242.8 - 220.4) = 251.$$

$$Y_t + 8 = 30 + 0.8 (251.1) + 1.2 (251.1 - 242.8) = 240.8$$

س: ما النتائج التي توصل إليها الاقتصادي سامو يلسن من المثال الذي أعطاه ؟

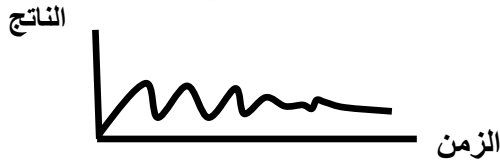
ج:

- 1- ابتداءً من الفترة الثامنة فإن معدل الزيادة في الدخل تبدأ بالانخفاض، فإذا كانت الزيادة في الدخل مماثلة للزيادة المبدئية وسيقف عمل المعجل، وإن انخفاض معدل نمو الدخل سيؤدي الى انخفاض حجم الاستثمار.
- 2- إذا كانت الزيادة قيمة MPC, V كبيرة، فإن حجم الاستثمار سيستمر بالارتفاع بنفس السرعة التي ارتفع بها في المراحل الأولى في حالة زيادة معدل نمو الدخل بمعدل تزايد MPC, V .
- 3- يستمر الدخل بالنمو حتى يصل الى النقطة العليا، فيكون الاستثمار موجب لوجود فترة تأخير الانتاج، ثم بعدها يتوقف الدخل عن النمو، وهذا يعني انعدام الطلب الاستثماري.
- 4- وبسبب زيادة رصيد رأس المال تخفض المؤسسات الانتاجية طاقتها فيبدأ الاستثمار السالب لأن المؤسسات ستوقف الاستثمار الاحلالي حتى يتوقف الدخل عن الانخفاض فتتوقف المؤسسات عن الاستثمار السالب، فيؤدي ذلك الى زيادة الدخل والطلب الكلي مرة أخرى.
- 5- هذا التحليل يستند على قيمة MPC, V فلو كانت قيمتهما كبيرتان مثلاً $V=3$ سنجد أن الدخل سيزداد بمعدل متزايد في الفترة $t + 7$ فيصل الى 10000 مليون دينار بدل من 251.1 وسيستمر الدخل بالزيادة بشكل انفجاري دون تقلبات.
- 6- في حالة $V=0.25$ سيكون مستوى الدخل وفق الوضع التوازني الجديد ولن يكون أثر المعجل قوي بحيث يُغيّر النتيجة النهائية.

س: حدوث الدورات الاقتصادية تعتمد على قيمة MPC, V ، ماهي هذه القيم مع الرسم؟

ج:

- 1- عندما تكون قيمة صفر $V=$ بالنسبة الى $MPC =$ أقل من واحد تكون التقلبات متقاربة في الدخل وهي ستضعف بالتدرج الى أن تتلاشى نهائياً عند الدخل التوازني



- 2- عندما تكون قيمة $V =$ أكبر من واحد كبيرة بالنسبة الى MPC ستكون التقلبات في مستوى الدخل متباعدة أي تتزايد بمرور الزمن.

